وظيفة التقيد بآراء المجلس العلمي الأعلى: ضمان للإلتزام الشرعي

فيصل اوعلي اوبها

باحث في المالية الاسلامية ومراقب ومدقق شرعي معتمد من الأيوفي

ماجستير المالية الاسلامية بكلية الاقتصاد بالرباط

تتميز الصناعة المالية الاسلامية عن نظيرتها التقليدية بوجود نظام رقابة شرعية يكفل سلامة معاملاتها من الناحية الشرعية ويؤكد التزامها الشرعي بتطبيق أحكام الشرع الحنيف في جميع أنشطتها المالية والتجارية والاستثمارية.

وسيرا على نهج وإرشادات الحوكمة الرقابية الشرعية الصادرة دوليا واقليميا، فقد تميز النموذج المغربي بتوحيد المرجعية الشرعية على مستوى القطاع المالي التشاركي من خلال إنشاء هيئة شرعية مركزية للمالية التشاركية تابعة للمجلس العلمي الاعلى، مهمتها ابداء الرأي الشرعي بشأن العقود والمنتجات و الأنشطة المتعلقة بالمنظومة التشاركية (البنوك التشاركية، التأمينات التكافلية، سوق الرساميل وأدواته...) وذلك بموجب الظهير رقم ١.١٥.٠٢ الصادر بتاريخ ٢٨ من ربيع الأول ١٤٣٦.

وبالموازاة مع ذلك، فقد أحدث المشرع المغربي وظيفة خاصة داخل الهيكل التنظيمي للأبناك والنوافذ التشاركية وكذا مؤسسات التأمين التكافلي المزمع إنشائها، تضطلع بمهمة التقيد بالآراء بالمطابقة الصادرة عن المجلس العلمي الاعلى، هذا الركن الرقابي الذي يقابله في الاصطلاح قسم التدقيق والالتزام الشرعي على مستوى باقي الدول الحاضنة لهذه الصناعة، يضطلع بمهام إدارية وتدقيقية وتعليمية حددها منشور بنك المغرب رقم ١٦/W/١٦ الصادر بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠١٦، وتتمثل في :

- تدقيق أعمال مختلف إدارات المؤسسة و التعرف على المخاطر الشرعية المحتملة الوقوع بالنسبة لعملياتها وأنشطتها و ضمان تتبع وتطبيق الآراء بالمطابقة التي يصدرها المجلس العلمي الأعلى والتقيد بها.
- تدريب وتكوين الكوادر الوظيفية للمؤسسة حول فلسفة عمل البنوك التشاركية و منتجاتها.
- الجواب على استفسارات عملاء المؤسسة وأعوانها.

- المساهمة في تطوير منتجات جديدة والمشاركة في اعداد نماذج العقود المتعلقة بها وكذا الاطلاع على محتويات الحملات الاشهارية للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.
- اعداد التقارير السنوية في شأن مطابقة عمليات وأنشطة المؤسسة لأحكام القسم الثالث من القانون البنكي وكذا الآراء بالمطابقة الصادرة عن المجلس العلمي الأعلى.

وتخضع وظيفة التقيد بآراء المجلس العلمي الاعلى، لسلطة جهاز تسيير المؤسسة الذي يضع رهن اشارتها الوسائل اللازمة لإتمام مهامها وذلك بما يتناسب مع حجم نشاطها التشاركي.

أما فيما يخص معايير الاتقان والكفاءة المهنية، فيشترط في فريق الوظيفة التمتع بمؤهلات علمية وخبرات مهنية وصفات سلوكية خاصة بموازاة مع مستوى عال من الكفاءة في مجال المالية التشاركية.

إن ضمان جودة الأداء المهني والشرعي المتميز يكمن في أداء الوظيفة المذكورة لعملها بشكل صحيح بكل استقلالية وموضوعية والتزام دائم بالمتطلبات الشرعية والنظامية والقانونية الجاري بها العمل وبموازاة مع عمل وظيفة التقيد بآراء المجلس العلمي الاعلى داخل المؤسسات المالية التشاركية، فان اعتماد التدقيق الشرعي الخارجي ذو الرأي الفني والشرعي المحايد كوظيفة موازية، يشكل دعامة أساسية وصمام الأمان القائم على صيانة الشريعة في التطبيق وزيادة سلامة التنفيذ الشرعي للأعمال، ثم التقليل من المخاطر التي تجابهها المؤسسات المعنية، مما سيكسبها سمعة شرعية طيبة بإذن الله.